الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **ربيع اول** 1438 –15 **ديسمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	13

أخصائية: أثر كبير للنمط الغذائي في تحسن الحالات

الخبر.. "أنا منجز" يدعو لعدم الخجل من دمج المعاق بالمجتمع

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170924

غنية الغافري ـ الدمام

تفاعل مكتب التعليم بمحافظة الخبر مع اليوم العالمي للمعاق بتنظيم لقاء تحت عنوان «أنا منجز 2»، واحتضنت المدرسة الرابعة بالخبر المتوسطة أعماله.

وقالت مديرة المدرسة مهرة القحطاني: إن معلمات التربية الخاصة بالمدرسة ساهمن في تنظيم اللقاء لإدراك المدرسة بأهمية دمج المعاق في الحياة العامة وإكسابه مهارات يمكن من خلالها أن يكون عضوا إيجابيا في تنمية الوطن والحراك المجتمعي، مشيرة إلى مشاركة عدد من الجهات والجمعيات المهتمة بالتربية الخاصة في مسارات مختلفة.

ومن جهتها، نوهت مديرة إدارة التربية الخاصة بالمنطقة الشرقية ريم الغامدي إلى أن الهدف من البرنامج هو إبراز انجازات الطالبات وتسليط الضوء على قدراتهن وتهيئتهن لسوق العمل، مشيرة إلى أن برنامج «أنا منجز 2» تم تنظيمه للعام الثاني وجاء موافقا للاحتفال باليوم العالمي للإعاقة، شاكرة المدرسة على حسن التنظيم، كما شكرت الجهات الداعمة والمشاركة في الفعالية.

وتحدثت الباحثة الاجتماعية في هيئة حقوق الإنسان أمل الدوخي خلال اللقاء عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، محذرة من تجاهلهم والخجل من دمجهم بالمجتمع وأكدت على أهمية تعليمهم حسب قدراتهم والبذل في سبيل ذلك.

من جانبها، أكدت الأخصائية النفسية في وزارة الصحة على أهمية العناية بغذاء الطفل المعاق، ونوهت إلى ان الغذاء السليم أثبت فعاليته في الشفاء من الكثير من الأمراض واستشهدت بحالة طفل يعاني من احتياجات خاصة تمكن من التحسن بعد تغيير النمط الغذائي له.

بدورها، قالت المعلمة هدى الفهيد: إن مشاركة أمهات الطالبات في دعم بناتهن كان له الأثر الإيجابي في نجاح اللقاء من خلال برنامج المشاركة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة أثناء حصص النشاط لطالبات الصف الثالث المتوسط. وأضافت: إن طالبات العوق الفكري انتجن أفكارا إبداعية وأعمالا فنية مميزة، ونوهت المرشدة الطلابية سارة الهاجري الى أن المعرض فتح باب الزيارة للطالبات من خارج المدرسة كما تضمن محاضرتين قدمت احداهما الباحثة الاجتماعية أمل الدوخي كما قدمت الإخصائية حنان الدايل محاضرة عن التغذية السليمة وأهميتها بالإضافة لمشاركة جمعيات ومؤسسات مختلفة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

آل الشيخ: "رؤية 2030" ترسم المستقبل "محلياً"... ومكانة المملكة تتنامى "خارجياً"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19085769

الرياض - سعاد الشمراني

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمس، أعمال العام الأول من الدورة السابعة لمجلس الشورى، وذلك بمقر المجلس في الرياض. ولدى وصوله كان في استقباله أمير منطقة الرياض فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، ووزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز، وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ومستشار سمو وزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز، ورئيس مجلس الشورى عبدالله بن محمد آل الشيخ.

وبعد أن أخذ خادم الحرمين الشريفين مكانه بالمنصة الرئيسة بدأت الحفلة الخطابية بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ كلمة رحب فيها بخادم الحرمين الشريفين في افتتاح العام الأول من دورة المجلس السابعة.

وقال آل الشيخ: «مع مشاعر البهجة والسرور، ووسط آمال تتجدد نحو مستقبل زاهر، يتشرف مجلس الشورى اليوم برعايتكم لتفتتحوا بداية مرحلة جديدة لهذا المجلس، تضاف إلى مراحل سابقة أسهم فيها المجلس مع الأجهزة التنفيذية للدولة في مسيرة التنمية والتطوير، في ظل التوجيهات الكريمة والإرشادات السديدة.»

وأضاف» :مسيرة التنمية والبناء التي تقودونها ما هي إلا أحد معالم هذا العهد الزاهر وثمرة من ثمرات النهج المبارك لهذه البلاد الطيبة، وها هي الإنجازات والعطاءات لشعبكم الوفي، تتوالى يوماً بعد يوم، وأعلنتم إطلاق رؤية المملكة 2030، التي رسمتم من خلالها مسيرة فريدة في التخطيط والبناء والتنمية، من أجل المضي قدماً نحو دولة رائدة في المجالات كافة، مبيناً أنه على الصعيد الخارجي تتنامى يوماً بعد يوم مكانة المملكة، ويزداد ثقلها على الساحة الدولية، بما تتخذه من مواقف مشرفة وسياسات معتدلة تجاه قضايا المنطقة والعالم.»

واستعرض رئيس مجلس الشورى ما أنجزه المجلس في العام الماضي - العام الرابع من الدورة السادسة - من مشاريع الأنظمة واللوائح والاتفاقات والتقارير والخطط وفقاً لاختصاصاته التنظيمية والرقابية.

وذلك من خلال 66 جلسة، كان نتاجها 186 قراراً تمثلت بـ20 قراراً تتعلق بالأنظمة واللوائح، و67 قراراً تتعلق بالتقارير السنوية، و85 قراراً تتعلق بالاتفاقات ومذكرات التفاهم، كما شملت خمسة قرارات تتعلق بتشكيل لجان المجلس المتخصصة واللجان الخاصة، وقرارين يتعلقان بالاستراتيجيات والخطط، إضافة إلى سبعة قرارات تتعلق بمقترحات الأعضاء.

وأشار آل الشيخ إلى أن أهم مشاريع تعديلات الأنظمة، التي درسها المجلس، هي تعديلات على نظام العمل تتعلق بساعات العمل وأيام الإجازة، وتعديلات على نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، وتعديلات على نظام خدمة الأفراد ونظام خدمة الضباط تتعلق بالتعويض الذي يعطى للأفراد أو الضباط الذين تلحقهم خسارة مادية بسبب عملهم أو قيامهم بتأديته أو بمهمة رسمية.

وفي ما يخص مشاريع الأنظمة التي درسها المجلس، فتمثلت بمشروع نظام البيع بالتقسيط، ومشروع نظام رعاية الأحداث، ومشروع نظام حماية المال العام (مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام.(

وثمن أهمية التعاون والتكامل بين سلطات الدولة وتعزيزاً لأدوار مجلس الشورى المنوطة به وفق نظامه، إذ حضر عدد من الوزراء والمسؤولين في الأجهزة الحكومية المختلفة إلى مجلس الشورى ولجانه المتخصصة خلال العام الرابعة من الدورة السادسة لمناقشة أداء الوزارات والأجهزة الحكومية التي يمثلونها.

وبيّن أن المجلس عمل على مواكبة «رؤية المملكة 2030» سعياً منه لتحقيق أهدافها التنموية الشاملة، وقام المجلس بتعديل وتحديث لجانه المتخصصة واختصاصاتها الموضوعية لتكون متوافقة مع هذه الرؤية الطموحة ومع الأوامر القاضية بإعادة هيكلة بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، واستمر المجلس في التواصل مع المواطنين لعرض قضاياهم على لجان المجلس المتخصصة لمناقشتها وإيجاد الحلول اللازمة وفق نظام المجلس ولوائح عمله.
وأبان أن المجلس عمل على مواصلة عمله الدبلوماسي البرلماني، الذي حقق على مدى الأعوام الماضية نجاحات في توطيد العلاقات البرلمانية مع المجالس والبرلمانات المماثلة بالدول الصديقة، وكذلك مع المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، أو من خلال الزيارات التي يقوم بها مسؤولو وأعضاء المجلس، أو لجان الصداقة البرلمانية، التي شكلت لتعزيز أواصر الصداقة مع الدول الشقيقة والصديقة، أو من خلال ما يتم من الاجتماع بالوفود البرلمانية الزائرة من مختلف الدول، كما كان للخطط الدبلوماسية البرلمانية التي تبنّاها المجلس دور في بيان الجهود، التي تقوم بها المملكة في محاربة الإرهاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بمختلف الوسائل الفكرية والقضائية والأمنية، استمراراً للنهج السياسي الحكيم الذي تبنته المملكة العربية السعودية في علاقاتها الخارجية.
كما عمل من خلال مشاركاته في المحافل البرلمانية المختلفة وعبر قنوات عدة على إيضاح خطورة قانون «جاستا» الصادر من الكونغرس الأميركي، وما يشكله من تهديد واضح وصريح للمبادئ الثابتة في القانون الدولي، وأنه يتعارض مع أسس ومبادئ العلاقات الدولية ويتنافى مع قواعد القانون الدولي، وبخاصة مبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها جميع الدول.
الشبيلي: باحثة قانونية وسكرتيرة ومنسقة لكل «عضوة»
شكرت مديرة الإدارة العامة للقسم النسائي بمجلس الشورى رشا الشبيلي، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على عنايته الملكية بالمرأة، إذ تم تعيين ٣٠ سيدة في المجلس من مختلف التخصصات التي ستحقق تنمية ورخاء للبلد.
وكشفت الشبيلي في حديثها لـ«الحياة» عن التنظيمات الجديدة التي رافقت تعيين عضوات الشورى الجدد، وأشارت إلى أن الإدارة النسائية جعلت لكل سيدة شورى فريقاً من الموظفات لتقديم التسهيلات لها مثل الباحثات القانونيات التي تعينها في دارسة أبحاثها بشكل قانوني وتقديم التوصيات وسكرتارية ومنسقة لجان ومنسقة للشعبة البرلمانية.
وذكرت أن الإدارة النسائية تضم نخبة من الموظفات يبلغ عددهم 100 موظفة ذوات كفاءة ومهنية عالية وخضعن لدورات عدة تدعم خبرتهم البرلمانية مع خبرتهم السابقة في الدورة الماضية، وسيكون مهمتهم التسهيل على العضوات الجدد.
وبينت أن الإدارة سلمت العضوات كتيبات وأدلة تشرح آليات عمل مجلس الشورى، مضيفة أن الإدارة النسائية قامت بورشة عمل سبقت تعيين العضوات شاركت فيها إدارة شؤون الأعضاء واللجان والجلسات وإدارة العلاقات العامة وإدارة الشؤون الإدارية للقيام بتجهيز كل ما يخص العضوات المعينات. ورأت الشبيلي أن الورشة ساعدت في تجهيز ما يجب تجهيزه للعضوات لتيسر الانتقال من الدورة السادسة إلى السابعة، ونقل الخبرة وتطويرها، وتوفير ما يلزم من آليات وما يسهل أعمال العضوات.

«العدل»: الاستعلام عن القضايا «إلكترونياً»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19084708

الرياض - الحياة
مكّنت وزارة العدل مستفيديها من الاستعلام عن بيانات ومعلومات القضايا من خلال زيارة بوابتها الإلكترونية، إذ سيظهر للمستفيد بعد إدخال رقم القضية أو المعاملة مع رقم السجل المدني لأحد أطراف القضية بيانات مثل :اسم المحكمة، ورقم الدائرة القضائية، والمدينة، وموضوع الدعوى القضائية، والموعد القادم، وأسماء المدعي والمدعى عليه.
وانضمّت الخدمة الجديدة إلى جانب 81 خدمة إلكترونية تقدمها الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية، بغية اختصار الإجراءات، وتيسيراً وتسهيلاً وحفظاً لوقت المستفيد، وتخفيفاً للضغط على المرافق العدلية.

وتكمن جدوى خدمة الاستعلام عن القضية من خلال البوابة الإلكترونية في انتفاء حاجة المستفيد من زيارة المحاكم للاستعلام، ومعرفة بيانات القضية ومستجداتها، وتغنيه عن تكبد عناء زيارة المحكمة، إذ يمكنه الحصول على الخدمة ومعرفة تفاصيل بيانات القضية من خلال الدخول على البوابة الإلكترونية من أي جهاز حاسب أو جهاز ذكي يوفر خدمة التصفح في الانترنت، وفي أي وقت وفي أي مكان، وذلك بعد إدخال رقم القضية أو المعاملة، مع رقم السجل المدني لأحد أطراف القضية.

مستورة الشمري: المناطقية والتنوع التخصصي دلالات مشرقة

»شوريات".. تفاؤل وحماس بعد الخطاب الملكي.. المواطن الهدف الرئيسي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1555082

الرياض - أسمهان الغامدي

تجدد التفاؤل والأمل بين المواطنين والمواطنات وأعضاء وعضوات مجلس الشورى بعد كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- التي ألقاها ظهر أمس، إذ بعثت بالطمأنينة لدى الجميع بعد أن أقر بكلمته بأن الظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة والعالم أجمع ما هي إلا ظرف مؤقت، وأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والحراك الذي تعمل عليه الدولة سيحقق الكثير للوطن والمواطن.

كما انعكست تلك الكلمة التي رسمت توجهات الدولة على اختيار الأعضاء والعضوات في مجلس الشورى، والذي حمل تنوعا مناطقيا وأكاديميا وثقافيا وطائفيا، ولم يقتصر على نخبة أو تخصص معين، الأمر الذي يدلل على محاولة الدولة لإشراك كافة أفراد المجتمع في الحراك الذي تعمل عليه.

"الرياض" استطلعت آراء عدد من عضوات الشورى حول الوضع المقبل والدور المأمل منهن فرأت الدكتوره حنان الأحمدي أن الخطاب الملكي جاء في وقت مناسب، فالجميع يتطلع للخطاب في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادنا، خاصة وأننا على أعتاب برنامج كبير للتحول الوطني ونضع عليه الكثير من الآمال والتطلعات كمواطنين.

وقالت: نحن كأعضاء شورى نعمل لمصلحة البلد والوطن، ويجب على الجميع أن يعي التحديات الاقتصادية التي تواجهها المملكة ودول العالم والجميع يستشعرها.

وأشادت بالخطاب الملكي الذي بث التفاؤل بالحراك الحاصل، فإعادة هيكلة أجهزة الدولة والأهداف التي وضعتها تبشر بالخير.

وأضافت بأن الدورة هذه تمثل تنوعا أكبر والشباب لهم دور وأنا كثير متفائلة بوجودهم، وجود زميلات من كافة مناطق المملكة أمر جيد ومهم.

مشيدة في ذات السياق بجهود زميلاتها السابقات وماقدموه لخدمة البلد والمواطن، والملفات المتنوعة التي تناولوها بجرأة وحياد.

واعتقدت أن التنوع الذي تحمله هذه الدورة في وجود عدد أكبر من الزميلات في تخصص المحاسبة والاقتصاد والقانون سيتيح للمرأة المشاركة في كافة اللجان لإدلاء رأيها بحياد، خاصة وأن الدورة السابقة لم تشارك المرأة في اللجنة المالية، وذلك لانعدام التخصص، معتقدة أن في هذه الدورة سيكون الحراك أكبر.

وقالت الأستاذة مستورة الشمري: الكلمة حملت مضامين كثيره كان أولها نبذ الغلو والدعوة للوسطية في الدين، إلى جانب أهمية دعم المواطن وتحريك عجلة اقتصاد من خلال رؤية ٢٠٣٠، ومحاولة إنقاذه من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.
مشيرة إلى أن المملكة أثبتت بأنها أمسكت بالأمر من الوسط، وبسياستها الحكيمة استدركت الكثير من التداعيات الاقتصادية، وذلك من خلال بعض القرارات المرحلية التي قد تكون صعبة ومؤلمة على بعض الجهات وانعكاساتها حتى على بعض المواطنين، ولكن ما يطمن فيها أنها مرحلية وبأهداف عالية لتحقيق عوائد مادية للمواطن الحالي ولأجيال المستقبل.
وعرجت الشمري على دور زميلاتها الشوريات في الدورة السادسة، مؤكدة أنهن عملن على تمهيد الطريق، وسينقلن بكل تأكيد خبراتهن لزميلاتهن الجديدات في الدورة السابعة.
وأشارت إلى أن التمثيل المناطقي شامل، وأن دخول تخصصات جديدة وخاصة من القطاع الخاص أمر إيجابي ويؤكد على توائم هذا التنوع مع رؤية المملكة وتنوع مصادر الدخل وخصخصة القطاعات الموجودة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام والخاص.
فيما اتفقت معها الدكتوره لينا المعينا وركزت على أن خطاب المملك كان موجها للشأن الداخلي والخارجي، وهناك أمور كثيرة شعرنا فيها بأهمية الالتفاف على القادة والحكومة، والدعوة للوسطية ونبذ الغلو والتطرف، إلى جانب التعاون مع الدول الشقيقة وتحقيق الوحدة مع الدول العربية والإسلامية.
شاكرة زميلاتها في الدورة السابقة اللاتي تكبدن عناء التجربة الأولى ومهدن لهن الطريق، ووصفتهن ببيوت الخبرة اللاتي لن يستغنين عنهن.
واعتقدت الدكتورة موضي الخلف بأن الثقة الملكية بالمرأة لم تأتِ فقط لطرح قضايا المرأة، فالتنوع الاقتصادي والأكاديمي والمناطقي يؤكد بأهمية دور المرأة في كافة الملفات.
ودللت على ذلك من حيث تخصيص ٢٠٪ من المجلس للسيدات، وهي نسبة كبيرة دوليا، وهي تحمل المرأة الشورية المسؤولية حيال الملفات التي ستطرحها وتناقشها .

202مليون ريال.. ميزانية تاريخية لـ "الأطفال المعوقين"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713056

سلوى حمدي - الرياض
أقر مجلس إدارة جمعيَّة الأطفال المعوقين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، ميزانية تقديرية تاريخية للجمعيَّة للعام المالي 2017م، بلغت 202 مليون ريال، خصص منها لتشغيل المراكز مبلغ 111 مليون ريال، فيما خصص لإنشاء المشروعات الخدمية والاستثمارية الجديدة مبلغ 81 مليون ريال.
ورفع المجلس خلال اجتماعه الذي عُقد أمس الأول أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حكومة خادم الحرمين الشريفين لما تتفضَّل به من دعم ورعاية لمشروعات الجمعيَّة وبرامجها، كما وجَّه المجلس تحية تقدير إلى الدكتور مفرج بن سعد الحقباني وزير التنمية الاجتماعيَّة السابق لما أولاه من اهتمام ومساندة للجمعيَّة أبان توليه مسؤوليَّة الوزارة، كما أعرب المجلس عن خالص تهنئته لمعالى الدكتور علي بن ناصر الغفيص وزير التنمية الاجتماعيَّة لما حظى به من ثقة ملكيَّة كريمة بتولّيه الوزارة، وأكد الأعضاء أن معاليه خير خلف لخير سلف، قياسًا لرصيد خبراته الحافل، ولما عُرف عنه من تميّز في كافة المسؤوليات والمهام التي أسندت إليه، متطلِّعين إلى المزيد من الشراكة بين الوزارة والجمعيَّة في المرحلة المقبلة، والتي تمثل تحوُّلاً مهمًّا في تاريخ الجمعيَّة ودورها الخيري الوطني.
وأعرب المجلس عن اعتزازه بتفاعل المؤسسات التجارية الوطنيَّة، وأهل الخير مع جهود الجمعيَّة، ومساحة الثقة المتنامية في أداء مراكزها، الأمر الذي تجسد بشكل متوازٍ في تضاعف أعداد الأطفال المستفيدين، وبالتالي الزيادة المطَّردة في أرقام الميزانيَّة.

وفي تصريح صحفي لأمين عام الجمعيَّة عوض عبدالله الغامدي أوضح أن المجلس وجه بتشكيل لجنة برئاسة الأستاذ أسامة بن علي ماجد قباني عضو المجلس والمشرف المالي تتولَّى تطبيق أعلى معايير الحوكمة والتدقيق في بنود صرف الميزانيَّة، ومنح الأولوية المطلقة لمخصصات تجويد برامج الخدمة، وإيصالها إلى مستحقيها.

«الأحوال»: انخفاض إصدار بطاقات الهوية الوطنية بنسبة 113 %

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713052

محمد البيضاني - الباحة

أصدرت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية إحصائية لبطاقات الهوية الوطنية وسجلات الأسرة الصادرة حسب المنطقة الإدارية لعام 1436هـ، حيث بلغ مجموع بطاقات الهوية الوطنية، الصادرة عام 1436هـ، 977934 بطاقة، و 855354 سجل أسرة، بينما بلغ مجموع ما أصدرته الوكالة لعام 1435هـ، 1109418 بطاقة و955850 سجل أسرة، ومقارنة بعام 1435هـ، فقد سجلت بطاقات الهوية انخفاضًا عن عام 1435 هـ بنسبة 113 % في حين بلغت نسبة إنخفاض في إصدار سجلات الأسرة 11 %، واحتلت منطقة الرياض الأولى في الإصدار، حيث بلغت 228456 بطاقة و184548 سجل أسرة، تليها منطقة مكة المكرمة 212486 بطاقة هوية وطنية، و169272سجل أسرة. بينما احتلت منطقة الحدود الشمالية أقل المناطق، حيث أصدرت 15206 بطاقات الهوية الوطنية وسجل أسرة. وحسب الوكالة فقد بلغ مجموع ما أصدرته عام 1434هـ 991781 بطاقة هوية وطنية، وكانت منطقة الرياض أصدرت 209197 بطاقة هوية وطنية، وسجل أسرة 955850، ومنطقة مكة 199365 بطاقة هوية وطنية، و169272 سجل أسرة.

الطويلي: نظام المعلوماتية يستهدف 8 جرائم عابرة للحدود

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/713077

عبدالله الشهري – نجران

قال الدكتور أحمد الطويلي الأستاذ المساعد بقسم الأنظمة بجامعة نجران: إن خطورة الجرائم المعلوماتية تتمثل في سرعة تنفيذها، وتخطيها حدود الزمان والمكان، وسهولة إخفائها. مبينا أن من أهم أسباب ارتكابها: انتقال الدول والمجتمعات إلى الأسلوب الرقمي، الفراغ، ضعف الوازع الديني، الرغبة في الانتقام. داعيا إلى نشر ثقافة التبليغ عن الجرائم المعلوماتية.
جاء ذلك في محاضرة ألقاها بقاعة كلية العلوم الإدارية بعنوان (الجرائم المعلوماتية وعقوباتها في النظام السعودي) بمسرح الكلية وبحضور عميد الكلية الدكتور سعود مشيط وعدد من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وطلاب الجامعة استعرض خلالها أهداف وضع نظام الجرائم المعلوماتية.

وعرف الطولي الجرائم المعلوماتية في النظام بأنها «أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام».

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

تكبد الدولة أكثر من 20 مليار ريـال

حوادث الطرق .. 24 وفاة لكل 100 ألف نسمة في المملكة سنويا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/15/article_1110538.html

رنا حكيم من جدة

يحتل ضحايا الحوادث المرورية أكثر من 30 في المائة من أسرّة مستشفيات المملكة، وهي نسبة تعد أكبر من النسبة العالمية بمراحل، التي لا تتعدى 15 في المائة، فيما يصل عدد الوفيات إلى 24 حالة بين كل 100 ألف نسمة في السعودية سنويا .

وأوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور علي عثمان مليباري، مدير الجمعية السعودية للسلامة المرورية في المنطقة الغربية وعضو مجلس إدارة الجمعية، أن الفجوة بين الأنظمة المرورية والتوعية بقواعد السلامة المرورية أحد أهم الأسباب الرئيسية للحوادث المرورية في المملكة .

وأشار إلى أن تردّي هندسة بعض الطرق يأتي من الضمن العوامل المساعدة للحوادث المرورية، علاوة على ضعف الثقافة المرورية، وضعف الضبط للمخالفات المرورية، وضبابية فهم المواطنين للمخالفات وآلية تطبيقها وهدفها، إلى جانب سلوك الفرد أثناء القيادة ويندرج تحتها استخدام الجوال وعدم ربط أحزمة الأمان .

ولفت إلى أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تزايد نسب الحوادث في المملكة لتصل لأكثر من 550 ألف حادث سنوياً ينتج عنها نحو 8000 حالة وفاة و38 ألف مصاب في العام الواحد، وهو ما يكبد الدولة أكثر من 20 مليار ريال سنويا .

وبين مليباري، أن عدم وجود بدائل مختلفة لوسائل النقل في المملكة زاد من عدد الحوادث وما ينتج عنها من إصابات ووفيات، إذ إن تعدد وسائل النقل العام في أمريكا والدول الأوروبية على سبيل المثال جعل مسألة القيادة حكراً على فئة معينة من المجتمع ذات خبرة واسعة في القيادة على عكس الحال في المملكة، حيث يقود الجميع السيارات وهو ما أوجد طلبا عاليا على السيارات تقابلها توعية قليلة بقوانين السير، ما أدى إلى حالة عداء بين أفراد المجتمع وأنظمة المرور .

وأضاف مدير الجمعية السعودية للسلامة المرورية في المنطقة الغربية، أن الهدف الأساسي من الجمعية هو جسر الفجوة بين الأنظمة وسلوك الأفراد بالتعاون مع إدارات المرور وذلك من خلال المشاركة في الفعاليات العامة والتعاون مع المدارس والجامعات، إذ إن الجمعية تأتي تحت مظلة وزارة التعليم .

وأوضح، أن الجمعية ليست علمية بحثية فقط بل هي تطوعية تفاعلية مع أفراد المجتمع، ومن المتوقع أن تنشئ الجمعية أندية طلابية دائمة في الجامعات وبعض المدارس خلال العام الدراسي الحالي .

وحول مضاعفة بعض الغرامات وتغليظها، أشار الدكتور مليباري إلى أن هذا الأمر صحي، إذ إن كثيرا من الغرامات والمخالفات المرورية في المملكة تعد أقل من الغرامات المطبقة في الدول المتقدمة ودول الجوار، بل إن عددا من الدول تطبق عقوبات تعزيرية أقوى من ذلك، حيث تصل لمصادرة المركبات والسجن لعدد غير قليل من الأيام بعد المثول أمام محاكم جنائية باعتبار أن القيادة المتهورة تهدد حياة المواطنين المسالمين، والمخالفين يعدون مجرمين في نظر القانون .

واقترح أن تكون وسائل التوعية المرورية لأفراد المجتمع بشكل مستمر وقصير تشمل جميع أفراد المجتمع في أماكن مختلفة في الشوارع والمساجد والمدارس والجامعات، إذ إن العقوبات المرورية لا بد أن تمر بثلاث مراحل قبل تطبيقها تبدأ بالتوعية والتثقيف لمدة لا تقل عن ستة أشهر، يليها التوجيه من خلال رجال المرور والمثقفين، وآخرها الضبط المروري.

الشورى منهج الدولة الدائم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4170939

كلمة اليوم

في كلمته الضافية أمام افتتاح دورة مجلس الشورى أمس أكد قائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز– يحفظه الله– على مسألة حيوية هي أن الشورى تمثل منهج الدولة منذ عهد تأسيس الكيان السعودي الشامخ على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، فقد كان لهذا النهج أهميته القصوى منذ ذلك العهد وحتى العهد الميمون الحاضر في تقدم هذه الأمة ورقيها.

وهذا النهج القويم الذي بدأ به المؤسس إقامة كيانه وقد تمسك به أشباله الميامين من بعده حتى اليوم الحاضر هو النهج الاسلامي الراسخ الذي يحكم الدولة في كل شأن وأمر، والعودة اليه والتمسك به يمثل المنهج الصائب الذي أمر به الاسلام، وأمر باتباعه واتخاذه ديدنا لتحكيمه في كل أمور المسلمين، وهو النهج الذي يمثل بكل تفاصيله وأجزائه الانطلاقة المثلى لبناء المملكة ورقيها وتحضرها.

لقد أكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته الضافية تلك أن آراء ومقترحات أعضاء مجلس الشورى ستكون محمل تقدير الدولة واهتمامها ومحل تقدير المواطنين ومحل تقديره شخصيا، وهو تقدير يدل على أهمية هذا المجلس ومكانته الرفيعة والرغبة في العودة الى كل مقترحاته وآرائه لما فيه تقدم هذا الوطن ومصلحة المواطنين، وهما الركيزة الحيوية والمحورية لأعمال المجلس.

وكما قال قائد هذه الأمة– يحفظه الله– فان مختلف الأعمال التي تبذل من قبل أعضاء المجلس تصب في روافد مصلحة الوطن والمواطنين ولا تصب في مصالح فئوية أو حزبية أو شخصية، وهذا ما ركز عليه أعضاء المجلس وهم يقرأون القسم أمام الملك المفدى، فكل المقترحات والآراء لا بد أن توجه الى ما فيه خدمة الوطن والمواطنين، ويهم الدولة الاستماع الى كل الآراء التي تصدر عن المجلس لما فيه تعزيز تلك الخدمة وتحقيق تفاصيلها على أرض الواقع.

ما يميز أعضاء مجلس الشورى بالمملكة وما يغبطون عليه هو تركيزهم بالفعل من خلال دراساتهم لمشروعات الدولة وابداء مقترحاتهم وآرائهم حيالها اهتمامهم بمصالح الوطن والمواطنين، وهي مصالح عليا تحرص عليها الحكومة ويهمها أخذ الرأي والمشورة من مجلس أنيطت بأعضائه مهمة حيوية كبرى من شأنها دعم كافة المشروعات المؤدية باذن الله الى دفع عجلة التقدم والتنمية والنهضة بالمملكة الى الأمام بأسرع وقت قياسي.

ووصية خادم الحرمين الشريفين لأعضاء الشورى بتقوى الله في السر والعلن هي وصية غالية فرضتها تعاليم ومبادئ العقيدة الاسلامية السمحة على كل مسلم يحمل مسؤولية الشورى على عاتقه، وهي مهمة ليست سهلة وتقتضي الاحتكام دائما لتعاليم الاسلام ونهجه القويم، وتقتضي الاحتكام في الوقت ذاته الى تقوى رب العزة والجلال في كل رأي أو اقتراح يبديه من أنيطت به مسؤولية الشورى، وهي مسؤولية وطنية كبرى في تأديتها خدمة لمبادئ الاسلام وتشريعاته الربانية.

إن الحرص على مصالح الوطن والمواطنين هو ما يجب أن يتحلى به كل عضو من أعضاء مجلس الشورى، ويجب أن يكون هذا الحرص الذي يمثل أهمية حيوية ومحورية نصب أعين الجميع لما فيه تقدم الوطن ونهضته وتنميته من جانب، ولما فيه رفاهية المواطنين ورخاؤهم وعيشهم الكريم من جانب آخر، فالمسؤولية المناطة بأعضاء مجلس الشورى كبيرة للغاية، وهم أهل لتحمل هذه المسؤولية وتحمل أعبائها.

المادة 77 وتزايد معدلات فصل السعوديين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=32735

علي الشريمي

المادة 77 وإن بينت تفاصيل التعويضات للعامل لكنها سهلت في الوقت ذاته على صاحب العمل فصل العمال، ولو لسبب غير مشروع

"نفيدكم أنه قد تقرر إنهاء خدمتكم اعتبارا من يوم ... وذلك لما تمر به الشركة من أوضاع اقتصادية صعبة تقتضي الترشيد الوظيفي وتقليص النفقات نظرا للخسائر المالية الكبيرة، الأمر الذي اقتضى إلغاء الوظيفة المعين عليها ودمج الإدارة التابعين إليها إلى إدارة أخرى وفقا للتنظيم الجديد للهيكل التنظيمي في الشركة. والشركة تثمن مجهوداتكم وعليه نأمل منكم مراجعة الموارد البشرية لاستلام كامل مستحقاتكم بالإضافة إلى استلامكم التعويض المالي المقرر لكم."...

الخطاب بعاليه كما هو واضح خطاب إنهاء خدمات لأحد الموظفين السعوديين. السؤال: لماذا تكررت في الآونة الأخيرة خطابات فصل السعوديين من الشركات خاصة في الفترة من بداية محرم 1437 وهو الشهر الذي تم فيه إقرار نظام العمل الجديد؟ لماذا ازدادت عدد الهاشتاقات التويترية الخاصة بالمادة 77 من نظام العمل الجديد من قبيل #إلغاء_المادة_77، أو #إعادة_النظر_في المادة_77، أو #نظام_وزارة_العمل_الجديد، أو #الفصل التعسفي؟ هل المادة 77 أظهرت بأن الموظف السعودي في القطاع الخاص قليل الإنتاجية، وأن وجوده أصبح يهدد اقتصاد المجتمع والقطاع الخاص؟ إذا كان كذلك فلماذا خطابات الفصل بعد هذا التاريخ بالتحديد وأغلبها تحت عنوان "إعادة الهيكلة"؟

دعونا نقرأ المادة 77 إذ تبين أنه من حق الطرف المتضرر التعويض إذا أنهى الطرف الآخر عقد العمل لسبب غير مشروع. فإذا كانت قيمة التعويض منصوص عليها في عقد العمل فيؤخذ بها، وإن لم ينص عقد العمل على تعويض فيكون التعويض كالآتي:

(1)أجر 15 يوما عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.

(2)أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.

(3)يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين. وهنا توجد بعض الملاحظات، أولا: المادة 77 وإن بينت تفاصيل التعويضات للعامل لكنها سهلت في الوقت ذاته على صاحب العمل فصل العمال، ولو لسبب غير مشروع، وهذه هي المشكلة الرئيسة التي يجب الحديث عنها وهي ثغرة قانونية منحازة لجهة العمل على حساب الموظف، وتخل بمبدأ التوازن.

ثانيا: ما دور اللجان العمالية التابعة لمكتب العمل والموجودة في كل مناطق المملكة وهي بمثابة النقابات العمالية الموجودة في كل دول العالم، والتي تدافع عن حقوق العمال وتعمل لصالح اهتمامهم، فتجدها تفاوض وتتحقق، خاصة أنها تعد لجانا قضائية مستقلة؟ في الدول الأوروبية يوجد عدد من قوانين العمل من أجل حماية حقوق العمال، والتأمين ضد البطالة، وضمان ألا يتم فصل الموظفين دون إشعار مسبق، فقانون العمل في النرويج مثلا يوجب في المرحلة الأولى إخطار كل من الموظفين ونقاباتهم في وقت مبكر ثم يتم بعدها التفتيش والتحقيق والتفاوض مع أصحاب العمل، والمرحلة الثانية بعد استيفاء شروط الفصل تأتي مسألة رقابة أصحاب العمل في سداد كل مستحقات الموظف وهي الثغرة القانونية الأخرى في ذات المادة 77 من نظام العمل الجديد.

ثالثا: أتوجه بسؤال هنا إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: كم عدد الموظفين والموظفات السعوديين الذين أسقطوا من نظام التأمينات من بداية شهر محرم 1437 وحتى يومنا هذا؟ عام كامل على دخول نظام العمل الجديد حيز التنفيذ وهي فترة كفيلة وجديرة بإظهار عيوب بعض مواده القانونية وخاصة المادة 77، ولا يعد ذلك تشكيكا في هيبة القانون، فالعدالة شيء والقانون شيء آخر، والقوانين إنما تبدل وتعدل وفقا للعدالة.

وزراء الإعلام يبحثون إستراتيجية التعاون الإسلامي للتصدي للإسلاموفوبيا.. الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1555087

جدة - واس

تناقش الدورة الـ11 للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام التي تستضيفها المملكة في مدينة جدة، خلال الفترة من 22 - 23 ربيع الأول الجاري الاستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا وآليات تنفيذها.

وأفادت مديرة إدارة الإعلام في المنظمة مها مصطفى عقيل أن وزراء الإعلام والاتصال في الدول الأعضاء سيبحثون خلال اجتماعهم آليات تصحيح صورة الإسلام والمسلمين في أوروبا، وأمريكا الشمالية لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للتصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، مشيرة إلى أنه تمت مراجعتها في اجتماع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة للمنظمة على مستوى الخبراء في أكتوبر الماضي 2016.

وبينت أن الاستراتيجية الإعلامية تشتمل على برامج مشروعات مختلفة، وأن شبكات التواصل الاجتماعي أكثر الأدوات فعالية في نشر المعلومات، وتشكيل الرأي العام ولها دور حاسم يمكن أن تضطلع به في عرض صورة مشرقة للإسلام والدول الأعضاء في العالم الخارجي وتحقيق أهداف التضامن الإسلامي.

وأشارت إلى أنه من المقرر أن يبحث الوزراء في اجتماع جدة مشروع قرار خاص باعتماد الاستراتيجية الإعلامية الشاملة لمنظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025م، ويستند القرار إلى برنامج عمل المنظمة الجديد "منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025م"، الذي تم اعتماده في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مدينة إسطنبول إبريل 2016م، الذي أكد أن وسائل الإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي تُعد الأداة والمصدر الأكثر فعالية في نشر المعلومات، حيث دعا منظمة التعاون الإسلامي لصياغة استراتيجية إعلامية للتواصل الفعّال مع الجمهور وتوظيف وسائل الإعلام للترويج لأهدافها ومقاصدها.

وعن أبرز الأهداف العامة للاستراتيجية الشاملة لمنظمة التعاون الإسلامي أوضحت مها عقيل انها تتمثل في رفع مستوى إبراز القضية الفلسطينية، والتعريف بقضايا الأمة الإسلامية في شتى المجالات، وتعزيز الظهور الإعلامي للمنظمة ومصداقيتها وشفافيتها، وإبراز الصورة الحقيقية للمبادئ السمحة للدين الإسلامي للعالم، ورفع وعي العالم الإسلامي، وتكثيف الحملات لتطبيق الوسطية في المناهج الأكاديمية وفي الحياة العامة، إلى جانب تشجيع الاستثمار في الكوادر البشرية العاملة في قطاع الإعلام في الدول الأعضاء لصقل مهاراتهم والرفع من أدائهم المهني الإعلامي.

أين السوريون من إعلان حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19078508

دمشق - إيمان أحمد ونوس

جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي احتُفِل به في 10 الجاري، وقد أقرّته الأمم المتحدة عام 1948 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانكشاف الفظائع التي ارتكبها الجيش النازي:

»ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتّع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.«

فكان وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان، واعتمدته غالبية البلدان في صوغ دساتيرها وقوانينها الوطنية، مثلما اعتمدته معاهدات واتفاقات دولية عدة)حقوق الطفل - السيداو.(...

وإذا ألقينا نظرة على مواد هذا الإعلان، نجد أن بعضها يتعارض مع الراهن من حياة السوريين الذين يرزحون تحت وابل حرب فظيعة منذ سنوات ست، عايشوا خلالها كل أنواع القهر والعنف والإتجار بالبشر والتمييز في مختلف أشكاله وأنواعه. ففي المادة الثانية» :لكل إنسان حق التمتّع بالحقوق والحريات كافة الواردة في هذا الإعلان، من دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، من دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عمّا تقدّم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.«

واضح من هذه المادة، التباين ما بينها وبين الواقع السوري القائم اليوم على العنف والتمييز ضدّ الإنسان السوري على صعيدين:

داخلي :من الأطراف المتصارعة تجاه بعضها بعضاً ومن هم تحت سيطرة كل طرف، من حيث التمييز على أساس الدين والطائفة والعرق والقومية، يُكللها التمييز على أساس الجنس، حيث لاقت المرأة لدى مختلف الأطراف عنفاً لا سابق له، باعتبارها سلاحاً يُستخدم لإهانة الخصم منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب، فواجهت أقسى الإهانات والانتهاكات (الموت والقتل والخطف والاغتصاب والاعتقال) والزواج القسري لطفلات لم تتبرعم أنوثتهن بعد، ويطول الحديث عن مجمل العنف الذي تعيشه السوريات على مختلف الصُعُد المادية والمعنوية والقانونية، وفي هذا انتهاك واضح لاتفاق مناهضة العنف والتمييز ضدّ المرأة، كما أنه انتهاك خطير وشائن لاتفاقات جنيف المعنية بحماية الأطفال والنساء والمدنيين زمن الحرب.

خارجي: يتمثّل في الموقف الدولي الذي بات تمييزه واضحاً ضدّ السوريين المُهجّرين والنازحين. إذ يكفي أن يُظهر أي شخص جنسيته السورية ليكون محطَّ ازدراء ونفور وحقد أحياناً، ولنا في بلدان الجوار دليل بيّن على المعاملة السيئة للسوريين، يُضاف إليها المُتاجرة بوجودهم في تلك البلدان للحصول على مساعدات مالية ضخمة لا يصلهم منها سوى الفتات، حتى باتوا كالقطعان التائهة في صحراء جرداء إلاّ من جوعهم وعريهم .كما لم تتوانَ دول عن المتاجرة بالنساء والفتيات تحت مسميات مختلفة لزواج القاصرات، ودعارة النساء عبر شبكات دولية مختلفة، واستخدامهن في مهن جدُّ وضيعة، وهذا ما يتناقض أيضاً مع المادة الرابعة من هذا الإعلان: «لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظّر الاسترقاق وتجارة الرقيق بأوضاعهما كافة.«

أمّا المادة الثالثة منه فتنصّ: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه». وهذا ما يتناقض كلياً مع واقع السوريين أينما كانوا، فحياتهم باتت أقلُّ قيمة وشأناً من حياة حيوانات الغابات، إذ بات الموت اليومي عادياً، إن لم يكن بالقذائف التي تهدّم البيوت على رؤوس ساكنيها، فإنهم يلقون حتفهم على أيدي مجهولين انفلتوا من عقال القانون الإنساني والأخلاقي، حتى صار خطف الإنسان وقتله أسهل وأسرع من لمح البصر، أو يموتون من البرد والجوع والأمراض التي عادت إليهم مُجدداً بعد أن اختفى عدد منها، في ظلّ غلاء أجور أطباء تنكروا لقسم أبقراط، أو عدم توافر الأدوية أو

ارتفاع أسعارها، ما جعلهم يواجهون الإعاقات والأمراض السارية والمُستعصية، ناهيك عن الجوع الناجم عن الغلاء واحتكار المواد الأساسية من قلّة تتحكّم بحياة ملايين السوريين من دون حسيب أو رادع قانوني أو أخلاقي، في مقابل تخلي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها ورفع الدعم عن هذه المواد، ليكون المواطن وحيداً في مواجهة جوعه وفقره وموته في ظلّ حربٍ لا يد له فيها ولا مصلحة، وهذا ما يتناقض أيضاً مع المادة (1/25): «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمّن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.«

أمّا المادة الخامسة من الإعلان: «لا يُعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة»، فنجد أنها تُنافي وتُجافي الواقع السوري برمته، إذ تعرّض آلاف السوريين وعلى أيدي مختلف الأطراف، لأصناف من التعذيب والعقوبات والمعاملة القاسية التي لا تحطُّ فقط من كرامة الإنسان، بل وتُلغي إنسانيته أصلاً أثناء الاعتقال والخطف. كما كان الذبح كالشاة مشيئة فُرضت على السوريين بقوة عقيدة متنافرة مع الأديان كافة. هذا على المستوى الداخلي، أمّا على المستوى الخارجي، فالعقوبات الدولية المفروضة كما قيل ضدّ النظام، جاءت ضدّ الفقراء والجائعين والمقهورين، فدفعوا ضريبة عقوبات كانت أكثر قسوة ووحشية، بحيث جعلت حياة السوريين أكثر انحطاطاً من إنسان ما قبل الكهوف.

والآن نتساءل: أين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وُضِع بعد حربين عالميتين، من الواقع السوري اليوم، وكان من المفترض به وبغيره من مواثيق ومعاهدات دولية أن يعمل وبقوة القانون على وقف هذه الحرب، وإنهاء آلام السوريين وأوجاعهم أينما كانوا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19083360

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ربيع اول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7565